دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نظرات في الخطة الدراسية لمنهج درجة الإجازة (BA) في الفقه
المصدر:	بحوث المؤتمر الثاني: تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح
الناشر:	جامعة الزرقاء الأهلية - كلية الشريعة
المؤلف الرئيسي:	أبو البصل، عبدالناصر موسى عبدالرحمن
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
مكان انعقاد المؤتمر:	عمان
الهيئة المسؤولة:	جامعة الزرقاء الأهلية
الشهر:	ربيع الثاني / أغسطس
الصفحات:	199 - 228
رقم MD:	38430
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	الكتب الدراسية، الفقه الاسلامي، أصول الفقه، العلوم الشرعية، تدريس الفقه الاسلامي، المناهج، التخطيط التربوي، الإجازات العلمية ، الأردن، كليات الشريعة، جامعة اليرموك، التعليم العالي، الأهداف التربوية، التخصصات الدراسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/38430

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نظرات في الخطة الدراسية
لمنهج درجة الإجازة (BA) في الفقه

د. عبد الناصر موسى أبو البصل
كلية الشريعة – جامعة اليرموك

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

فقد كثرت الشكوى من تدني مستوى التعليم في العالم أجمع، وكثرت تبعاً لذلك في كثير من الدول دعوات إصلاح التعليم، وعقدت ندوات ومؤتمرات وقدمت أوراق عمل فعلية حول هذه المشكلة وبدأت بعض الدول بإجراء إصلاحات جذرية واتخاذ إجراءات فورية لهذه الغاية (إصلاح التعليم)[1].

وقد درجت بعض الجامعات على إعادة النظر في خططها الدراسية كل أربع سنوات فيتم إصلاح الأخطاء أو استكمال النواقص أو طرح مواد جديدة وإلغاء أخرى وغير ذلك من التعديلات التي تقترحها الأقسام المتخصصة.

وضمن هذا الإتجاه سارت كلية الشريعة في جامعة اليرموك، حيث طُبقّت الخطة الأولى عند إنشاء الكلية سنة ١٩٩٠م ثم عدلت سنة ١٩٩٤م ثم عدلت جزئياً سنة ١٩٩٧م وهي الآن بصدد إعداد خطة جديدة.

الورقة التي بين أيدينا تتعلق بالخطة الدراسية لمنح درجة الإجازة (البكالوريوس) في "الفقه" حسب منهج كلية الشريعة بجامعة اليرموك.

ومعلوم أن الخطط الدراسية في كليات الشريعة الأردنية متقاربة عموماً، إلا أنني أعتقد بأن خطة كلية الشريعة في جامعة اليرموك تتميز عن الخطط

---

[1] أنظر على سبيل المثال التقرير الذي اعده وزير التعليم البريطاني المتضمن خطة لإصلاح التعليم في بلاده بلغت ١٦٠ صفحة، نشر ملخصها في مجلة المعرفة السعودية.

الأخرى المطبقة في جوانب مهمة كما تتميز عليها بعض الخطط في جوانب أخـــرى. إلا أن هذه الخطة لم تسلم من النقد والملاحظة، وهذا النقـــد سينســـحب علـــى الخطـــط الأخرى بطبيعة الحال.

والمقصود من هذا البحث الذي وسمته بـــ:

"نظرات في الخطة الدراسية لمنح درجة الإجازة في الفقه"

تسليط الضوء على الخطة بنظرة شمولية، متكاملة موضوعية هادفـــة تتغيـــا الإصلاح – ما استطعت – في حدود الممكن والمعقول ضمن النظام المعمول بـــــه في الجامعات الأردنية.

وقد قسمت هذه الورقة إلى تمهيد وأربعة مطالب على النحو الآتي:

- تمهيد ذكرت فيه الخطة الدراسية ومفرداتها.
- المطلب الأول: ملحوظات على الخطة بوجه عام.
- المطلب الثاني: الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الخطة.
- المطلب الثالث: الموضوعات الرئيسة الـــتي ينبغـــي أن تتضمنـــها الخطة المقترحة.
- المطلب الرابع: عوامل نجاح الخطة.

وبعد، فأحب أن أبين بأن ما ورد في هذه الورقة إنما هو اجتهاد محض وهو رؤية خاصة قد تكون صوابا، وقد تخالف الصواب، فما كان من صواب فلله الحمد والمنة، وإن كان غير ذلك فأستغفر الله منه، وعذري فيه أنني ابتغيت الحق والخير والإصلاح، والله ولي التوفيق.

تمهيد

"نموذج للخطة الدراسية لمنح درجة الاجازة في الفقه في جامعة اليرموك"

يحصل الطالب على الاجازة (B.A) في الفقه[1] بعد دراسة عدد من الساعات المعتمدة يبلغ ١٣٢ ساعة معتمدة موزعة على النحو الآتي:

أ. متطلبات جامعة.

ب. متطلبات كلية.

ج. متطلبات تخصص (رئيسي أو منفرد).

د. متطلبات تخصص فرعي إذا رغب الطالب.

فعلى سبيل المثال يشترط للحصول على درجة (البكالوريوس = الاجازة) في الفقه والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك إتمام المتطلبات الآتية:

أ-متطلبات الجامعة: ويخصص لها (١٨) ساعة معتمدة كما هو مبين في تعليمات منح درجة البكالوريوس في الجامعة رقم (٥) لسنة ١٩٩١م على النحو الآتي:

١-متطلبات إجبارية: يدرسها جميع طلبة الجامعة وتخصص لها (٩) ساعات معتمدة موزعة كالتالي:

(ل.ز ١٠٠) انجليزي (٣ ساعات معتمدة)

(ع.١١٠) عربي[2] (٣ ساعات معتمدة)

---

[1] يطلق على التخصص في الفقه: الفقه وأصوله، الفقه والدراسات الإسلامية كما في جامعة اليرموك، والفقه والتشريع كما في الجامعة الأردنية سابقا، والشريعة الإسلامية كما في بعض الجامعات العربية والمقصود واحد، والغريب في الأمر أن (اسم الشهادة) في كثير من الأحيان يؤدي إلى حرمان حاملها أو منحه بعض الامتيازات التي لا تمنح لمن يحمل الاسم الآخر، كمن يشترط للقبول في الدراسات العليا الاجازة (B.A) في الفقه والدراسات الإسلامية أو الفقه والتشريع فإذا تقدم من يحمل الإجازة في الشريعة ولو معدلة أعلى فإنه سيرد طلبه، وهذا أثر من آثار عدم التنسيق.

[2] يخضع الطلبة غير الناطقين بالعربية في الفصل الأول لقبولهم في الجامعة إلى امتحان مستوى في اللغة العربية تنظمه الكلية بالتعاون مع مركز اللغات. وفي حال الرسوب يلتحق الطالب ببرنامج مكثف باللغة العربية لمدة فصل دراسي

(١٠٠) علوم عسكرية[1] (٣ ساعات معتمدة)

١-متطلبات اختيارية: وتخصص لها (٩) ساعات معتمدة يختارها الطالب من بين المساقات في المجموعات التالية شريطة:

١-أن تكون جميعها من خارج مجموعة الكلية التي فيها تخصص الطالب.

٢- أن لا يزيد ما يدرسه الطالب من أية مجموعة على مساق واحد.

المجموعة (١) كلية العلوم:

ب١٠٠ صحة عامة وتثقيف صحي (٣ ساعات معتمدة)

ع ب١٠٠ البيئة والمجتمع (٣ ساعات معتمدة)

حك ١١٠ مدخل إلى الحاسب وتطبيقاته (٣ ساعات معتمدة)

المجموعة (٢) كلية الآداب:

تاريخ الأردن عبر العصور (٣ساعات معتمدة)

ع١٠٢ لغة عربية (٣ ساعات معتمدة)

س هـ ١٠٠ قضايا معاصرة (٣ساعات معتمدة)

أج١٠٠ المجتمع الأردني (٣ ساعات معتمدة)

ص أ١٠٠ الثقافة الاعلامية (٣ ساعات معتمدة)

واحد. وفي حال النجاح يدرس الطالب المساقين ع.ج ١٠٥ لغة عربية ٣ساعات معتمدة، ع.ج١٠٦ لغة عربية للأجانب ٣ساعات معتمدة بديلين لمساق ع١٠٠. (دليل كلية الشريعة، جامعة اليرموك).

[1] يطلب من الطلبة الأردنيين فقط، ويحسب ضمن الساعات المعتمدة المقررة للتخرج وتعطى نتائج هذا المساق على أساس النجاح والرسوب، ولا تدخل نتائجه في حساب المعدل التراكمي. ويعفى من دراسته خريجو الكلية العسكرية الملكية ومدرسة المرشحين والمعاهد المعادلة لها في الأردن، ويجوز للطلبة غير الأردنيين أن يدرسوا مساقا بديلا من مساق تاريخ الأردن الحديث تخ ٣٧٦ مساقا بديلا وفي هذه الحالة تدخل علامة هذا المساق في حساب معدلات الطالب. (دليل كلية الشريعة، جامعة اليرموك).

المجموعة (٣) كلية الاقتصاد والعلوم الادارية:

م.م١٠٠ القطاع المالي والتنمية في الأردن	(٣ ساعات معتمدة)
أ.د١٠٠ التسويق وحماية المستهلك	(٣ ساعات معتمدة)
ع.أ١٠٠ الادارة والمجتمع	(٣ ساعات معتمدة)
م.ح١٠٠ المحاسبة لغير المختصين	(٣ساعات معتمدة)
ق١٠٠ الاقتصاد والمجتمع الأردني	(٣ ساعات معتمدة)
ح.ق١٠٠ القانون في حياتنا	(٣ ساعات معتمدة)
ح.ق١٠١ حقوق الانسان	(٣ ساعات معتمدة)

المجموعة (٤) كلية التربية والفنون:

ت.ر١٠٠ الرياضة في حياتنا	(٣ ساعات معتمدة)
ق.ج١٠٠ الثقافة الجمالية	(٣ ساعات معتمدة)
ت١٠٠ مدخل إلى التربية	(٣ ساعات معتمدة)
ت١٠٢ مدخل إلى علم النفس	(٣ ساعات معتمدة)
ت١٠٣ التربية والبيئة	(٣ ساعات معتمدة)

المجموعة (٥) كلية الحجاوي للهندسة التطبيقية:

هـ ١٠١ هندسة البيئة	(٣ ساعات معتمدة)
التكنولوجيا الصناعية	(٣ ساعات معتمدة)
الطاقة واستخداماتها	(٣ ساعات معتمدة)

ثانيا: متطلبات الكلية: يخصص لها (٢١) ساعة موزعة كما يلي:

رمز المساق	رقم المساق	اسم المساق	الساعات المعتمدة
ش ق	١١١	المدخل إلى الفقه	٣
ش ق	١١٢	فقه عبادات "طهارة"	٣
ش ق	١٢٠	القواعد اللغوية (١)	٣
ش ق	١٣١	التلاوة والحفظ	١
ش ق	١٣٢	التلاوة والحفظ	١
ش ق	١٣٣	التلاوة والحفظ	١
ش ق	١٣٤	علوم القرآن	٢
ش ق	١٤١	علوم الحديث	٢
ش ع	١٥١	عقيدة ١	٢

ثالثا: متطلبات التخصص: يخصص لها (٩٠) ساعة:

١:متطلبات اجبارية: يخصص لها (٦٦) ساعة موزعة كما يلي:

رمز المساق	رقم المساق	اسم المساق	الساعات المعتمدة
ش ق	٢١٠	فقه عبادات، صيام، زكاة، حج	٣
ش ق	٢١١	فقه أحوال شخصية، عقد الزواج	٣
ش ق	٢١٢	فقه الجهاد والعلاقات الدولية	٣
ش ق	٢١٣	فقه معاملات (١)	٣
ش ق	٢١٥	أساليب البحث مصادر الدراسات	٣
ش ق	٢٢٠	أصول فقه (١)	٣
ش ق	٢٢٢	القواعد اللغوية في أصول الفقه (٢)	٣
ش ق	٣١٠	فقه عبادات "ايمان ونذور وذبائح"	٣
ش ق	٣١١	أحوال شخصية "انهاء الزواج وآثاره"	٣
ش ق	٣١٢	أحوال شخصية "ميراث ووصية"	٣
ش ق	٣١٥	فقه العقوبات	٣
ش ق	٣١٦	الاقتصاد الاسلامي	٣
ش ق	٣١٩	فقه العقوبات	٣
ش ق	٣٢٠	اصول فقه (٢)	٣
ش ق	٤١٠	فقه القضاء وطرق الاثبات	٣
ش ق	٤١١	الفقه المقارن	٣
ش ق	٤١٢	فقه القانون المدني	٣
ش ق	٤٢٠	أصول فقه (٢)	٣
ش ق	١٤٣	السيرة النبوية (دراسة تحليلية)	٣
ش ع	٤٥٢	تيارات فكرية معاصرة	٣

١-متطلبات اختيارية: يخصص لها (٢٤) ساعة يختارها الطالب من المجموعات لتالية:

أ- يختار الطالب (١٢) ساعة من المساقات التالية:

رمز المساق	رقم المساق	اسم المساق	الساعات المعتمدة
ش ق	٢١٦	علم من أعلام الفقه	٣
ش ق	٢١٧	فقه الكتاب والسنة	٣
ش ق	٤٤١	تخريج الأحاديث النبوية	٣
ش ق	٤١٣	نظرية من نظريات الفقه	٣
ش ق	٤١٤	دراسة نصية من كتب الفقه	٣
ش ق	٤٢٢	دراسة نصية من كتب الأصول	٣
ش د	١٧٠	حاضر العالم الإسلامي	٣
ش د	١٧٢	فقه الدعوة	٣

ب-يختار الطالب (٦) ساعات من المساقات التالية:

رمز المساق	رقم المساق	اسم المساق	الساعات المعتمدة
ش ق	٢٣٠	تفسير (١)	٣
ش ق	٢٣١	القصص القرآني	٣
ش ق	٢٣٢	الأخلاق في القرآن	٣
ش ق	٢٣٣	أساليب البيان في القرآن	٣
ش ق	٢٣٤	تفسير آيات الأحكام	٣
ش ق	٤٣٣	إعجاز القرآن	٣
ش ق	٤١٥	معاملات مالية معاصرة	٣

جـ- يختار الطالب (٦) ساعات من المساقات التالية:

رمز المساق	رقم المساق	اسم المساق	الساعات المعتمدة
ش ق	٢٤٠	حديث (١)	٣
ش ق	٢٤١	الهدي النبوي في الأدب	٣
ش ق	٤٤٢	شرح أحاديث الأحكام	٣
ش ق	٢٥١	عقيدة (١)	٣
ش د	٢٧٢	خطابة ووعظ	٣
ش ق	٤٢٢	تخريج الفروع على الأصول	٣

المطلب الأول: ملحوظات على الخطة بوجه عام

أولا: تنوع المساقات والتخصصات التي يدرسها الطالب

وهذه السمة لها إيجابياتها ولها سلبياتها:

أ-فمن إيجابياتها: أنها توسع مدارك الطالب فيطلع على علـــوم أخـــرى وتـــزداد معرفته ويزداد وعيه.

ب- من سلبياتها:

١-أنها تشتت تركيز الطالب أثناء التحصيل بين عدد من الموضوعـــات المختلفـــة غير المتجانسة.

٢- أنها تأخذ مكانا في الخطة على حساب مواد شـــرعية أخـــرى أولى منـــها، خاصة بعض المساقات التي ليس لها ارتباط بحياة أو دراسة الطالب كثيرا.

ثانيا: التداخل والتكرار.

وذلك بالنظر إلى محتويات بعض المساقات. فمثلا: يدرس الطالب مســـاق علوم القرآن، ومساق علوم الحديث، ومساق المدخـــل إلى الفقـــه الإســـلامي، ومساق أصول الفقه. ففي علوم القرآن يدرس بعض الموضوعـــات الموجـــودة في المدخل وموجودة في أصول الفقه، فالقرآن مصدر من مصادر التشـــريع يدرســـه الطالب في المدخل، وفي علوم القرآن وفي علم أصول الفقه وفي علـــوم الحديـــث، والمدخل وأصول الفقه موضوعات متداخلة أو متشابهة كذلك، ويقال هذا ايضـــا على مقدمات مساق فقه الكتاب والسنة وغيره. وما يدرس عن القواعد الكليـــة يعاد كثير منه في مساق القواعد الفقهية.

ثالثا: كثرة المساقات المساندة والخادمة على حساب التخصص أو الموضوع المخدوم.

فمثلا: علوم القرآن، علوم الحديث، المدخل الفقـــهي، أصـــول الفقـــه ١+٢+٣، النحو ١+٢، علم من أعلام الفقه، تخريج الأحـــاديث. أســـاليب البحث ومصادر الدراسات الإسلامية وقبل أن يساء فهمي أحب أن أبين أنـــني لا

أقصد بهذه الملحوظة إلغاء هذه المساقات ولكنني أسجل الملحوظة ليحسن استعمال الخطة وتعديلها والاستفادة منها. إن الاكثار من المساقات الخادمة يجعل الطالب يدور حول العلم ولا يلج بابه، وشتان بين من يتحدث في العلم ومن يتحدث عن العلم، بل إنني –كطالب ومن ثم كاستاذ ومشترك في وضع الخطط والبرامج ومفردات المساقات– ألاحظ أن كثيرا من المساقات التخصصية يغلب عليها الطابع التاريخي والعصفي، وينطبق عليه أننا في كثير من الأحيان نتحدث عن العلم ولا نتحدث في العلم.

رابعا: عدم كفاية المساقات المتخصصة للفقه (التخصص) وبيانِ ذلك على النحو الآتي:

مساقات التخصص[1]

١ –فقه العبادات (١) (طهارة وصلاة).

٢–فقه العبادات (٢) (صيام، زكاة، حج).

٣–فقه العبادات (٣) (إيمان، ونذور، وذبائح).

٤– فقه المعاملات (١).

٥–فقه المعاملات (٢).

٦– فقه أحوال شخصية (١) الزواج.

٧– فقه أحوال شخصية (٢) فرق الزواج.

٨– فقه أحوال شخصية (٣) الوصايا والمواريث.

٩– فقه العقوبات.

١٠– فقه القضاء وطرق الاثبات.

١١– فقه الجهاد والعلاقات الدولية.

---

[1] لا أقصد بذلك ما يسمى بالمساقات الاجبارية فقط بل أقصد ما يدرسه الطالب من مساقات فقهية، فالمساقات الاجبارية فيها من غير التخصص كما هو معلوم.

١٢- نظام الحكم في الإسلام.

١٣- الفقه المقارن.

١٤- القواعد الفقهية.

١٥- دراسة نصية من كتب الفقه (اختياري).

١٦- فقه القانون المدني (جزئيا).

١٧- معاملات مالية معاصرة (اختياري).

وترجع أسباب عدم كفاية المساقات لحاجة التخصص الدقيق للعوامل الآتية:

١-تحديد أنظمة وتعليمات الجامعة للحد الأعلى لعدد ساعات التخرج، فمثلا يطلب من الكلية أن تضع خطة لتخصص الفقه أو أصول الدين بحيث لا يتجاوز مجموع الساعات التي يدرسها الطالب للتخرج ١٣٢ الساعات.

ومن هنا ستتوزع هذه الساعات على:

أ- متطلبات جامعة ٢٤ ساعة.

ب- متطلبات كلية ١٨ ساعة.

ج- متطلبات التخصص الفرعي (وغالبا يكون من كلية أخرى) ٢١-٢٧ ساعة.

د- مساقات مساندة من تخصصات أخرى ١٣٢-(٢٤+١٨+٢١) المساقات المساندة.

ومن هنا لا يبقى للتخصص الدقيق أكثر من (٥١-٦٠) ساعة معتمدة على الأكثر.

فإذا أرادت الكلية زيادة المخصص لدراسة موضوع ما، لم تستطع لوجود التحديد.

٢-الفقه نظام متكامل، ينبغي أن يدرس كله من الطهارة حتى المواريث، ومن هنا ينبغي تقسيم المساقات بما يشمل موضوعات الفقه كافة دون استثناء، وقد حاولنا -في جامعة اليرموك- أن تكون المساقات شاملة للموضوعات أو قريبة من شمولها لها فاحتاج هذا الأمر ليتم أحد حلين أولهما: زيادة الساعات،

وهذا غير ممكن حاليا على الأقل، وثانيهما: زيادة مفردات المساق، وهنا نقع في مشكلة عدم كفاية الساعات المخصصة للتدريس خلال الفصل لتغطية المفردات جميعها بدراسة متأنية. فعلى سبيل المثال: موضوع العبادات وما يتعلق به من أحكام ومستجدات قسم على ثلاث مساقات أي ٩ ساعات:

* ٣ ساعات = ٤٨ ساعة في الفصل (٤ أشهر) فعليا لتدريس موضوعات الطهارة والصلاة.

* ٣ ساعات معتمدة = ٤٨ ساعة لتدريس الصيام والزكاة والحج.

* ٣ ساعات لتدريس الأيمان والنذور والذبائح والعقيقة والأضحية والصيد... الخ.

ومعلوم أن (٤٨ ساعة) لا تعطى كاملة لما يأتي:

أ-المحاضرة ذات "الساعة" = ٥٠ دقيقة وذات الساعة ونصف = ٧٥ دقيقة أي ساعة وربع.

فعلينا أن ننقص من ٤٨ ساعة ٨ ساعات، وهي حاصل ضرب فترة الاستراحة ٦٠-٥٠ = ١٠، ١٠×٤٨ = ٤٨٠ دقيقة = ٨ ساعات تخصم من مجموع الساعات المخصصة للتدريس في الفصل.

٤٨-٨ = ٤٠ ساعة فعلية إذا تم التدريس منذ أول يوم إلى آخر يوم.

ب- تخصم أيام الاختبارات وهي ثلاثة (أول + ثاني + نهائي) ولنفرض ساعة لكل اختبار ٤٠ — ٣ = ٣٧ساعة.

ج- أسبوع الاختبارات، والأسبوع الأول، وبسبب عدم استقرار الجداول والشعب (والعرف الفاسد بالنسبة لأسبوع السحب والإضافة) لا بد من خصم ولو ساعة واحدة فقط (وفي الحقيقة أكثر) ٣٧-١=٣٦.

د- لا بد من خصم بعض الساعات للمناسبات والعطلات الرسمية والدينية واليوم العلمي للكلية وبعض الحالات المتوقعة أو غير المتوقعة التي تأخذ ما لا يقل

عن ٣-٥ ساعات كل فصل ولنفرض أنها ساعتان.٣٦-٢=٣٤ ساعة تدريس صافية عن الكدر والتعطيل.

هنا نقول: هل ٣٤ ساعة تكفي لتدريس كل مسائل الطهارة والصلاة بأنواعها وأحكامها؟

هل ٣٤ ساعة تكفي لتدريس كل أحكام الصيام والزكاة والحج؟

الجواب: (ما هو مشاهد) وليس المسطور هنا)

هل تكفي ٣٤ ساعة لتدريس موضوع الخطبة والزواج وتوابع وآثار عقد الزواج والفرقة بين الزوجين، بأنواعها وآثار الفرقة، وحقوق الأولاد والأقارب كما هو مقرر في مساق أحوال شخصية (١).

وهل تكفي ٣٤ أو ٣٥ ساعة لتدريس أحكام التركات والوصايا والمواريث نظريا وعمليا؟

أما المعاملات فحدث ولا حرج، يمر الطالب على الأحكام مرورا، ولا يجد الاستاذ بدا من الاختصار...

إذن: عدم كفاية الساعات أدت إلى تدريس مشوه للفقه في الكليات الشرعية من حيث التطرق إلى الموضوعات الداخلة في التخصص الدقيق لعلم الفقه.

خامسا: علاقة الخطة بأهداف كلية الشريعة وأهداف الجامعة

قبل أن نذكر الأهداف الخاصة لكلية الشريعة ولتخصص الفقه بالذات لا بد من التعرف على أهداف التعليم العالي وأهداف الجامعات في الأردن وبيان ذلك فيما يأتي:

أولا: أهداف التعليم العالي:

تنص المادة ٣ من قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥م على ما يأتي:

أ- تنشئة مواطنين مؤمنين بالله، منتمين لوطنهم وعروبتهم متحلين بـــروح المسؤولية، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها معتزين بهمـــا، متـــابعين لقضايا الانسانية وقيمها وتطورها.

ب- تزويد الدارسين بقدر كاف من المعارف والعلوم والمهارات التطبيقيـــة يوفر لهم مستوى من التخصص يمكنهم من القيام بالواجبات التي تســـند إليهم مع إتاحة الفرصة لهم لتوسيع آفاقهم واكتسابهم اتجاهـــات فكريـــة وسلوكية تزيد من قدراتهم العقلية، ومعارفـــهم التخصصيـــة، وميـــادين نشاطهم وإبداعهم.

ج- تأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة مـــن القوى البشرية، وخدمة المجتمـــع وتلبيـــة مطالبـــه في مختلـــف أنـــواع التخصصات، وإيجاد التفاعل والمشاركة والتعاون بين مؤسسات التعليـــم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى.

د- دعم البحث العلمي، ورفع مستواه، وتوسيع نطاقه، وربطه باحتياجـــات المجتمع، وخطط التنمية والانتاج، وحضارة الأمة.

هـــ-العمل على تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحـــل التعليم العالي وتشجيع التأليف العلمي بها، والترجمة منها وإليها.

و- العناية باتقان الدارسين لغة أجنبية واحدة على الأقل لتكـــون وســـيلتهم للاطلاع على نتاج الأمم الأخرى في ميادين تخصصهم.

ز- توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني في مجال التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمي، وتوسيع ميادينه، مع الدول والمؤسسات في العـــالم وخاصـــة في الأقطار العربية والإسلامية.

وتنص المادة ٤ من قانون الجامعات الأردنية على ما يأتي:

الجامعة مؤسسة وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي تهدف إلى:

أ- نشر المعرفة وتطويرها والاسهام في تقدم الفكر الإنساني.

ب- اتاحة فرص الدراسة الجامعية النظرية والتطبيقية.

ج- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه.

د- تطوير المنهج العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وتنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية والعمل الجماعي.

هـ- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية والعناية بالحضارة العربية الإسلامية ونشر تراثها.

و- خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته والإسهام في خدمة المجتمع العربي.

وينص قانون جامعة اليرموك على ما يلي:

تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع وتطويره، كما تعمل على تحقيق حياة فضلى في نطاق المملكة والعالم العربي والمجتمع الإنساني والتركيز على تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية. ولتحقيق هذه الأهداف نعمل على ما يلي:

أ-نشر المعرفة باتاحة فرص التعليم العالي والتخصص في مختلف ميادين العلوم الطبيعية —البحتة منها والتطبيقية- والعلوم الإنسانية والفنون، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة.

ب- تطوير المعرفة بالقيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه ومساعدة الجهات المختصة على حل مشكلات المجتمع وقضايا التنمية فيه، والعمل على نقل المعرفة العلمية إلى اللغة العربية.

ج- الاهتمام بشخصية الطالب ومسلكه ومواطنته الصالحة وتوجيهه إيجابيا للخدمة العامة.

د- العناية بالتعليم المستمر والاهتمام بالارشاد الميداني في مختلف النواحي التطبيقية في سبيل خدمة المجتمع وحل مشاكله القائمة وتلافي المتوقع منها.

هـ- العناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الأخلاقية.

و- توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العالمية العربية والعالمية.

ثانيا: الأهداف الخاصة لكلية الشريعة:

من خلال ما يذكر في دليل كلية الشريعة في كل جامعة أردنية نستلخص أنها تهدف إلى تحقيق أهداف التعليم العالي عموما ولكنها من حيث ما تمنحه الكلية من تخصصات تهدف إلى إعداد جيل مستنير من: القضاة والمحامين الشرعيين. ومدرسي التربية الإسلامية. والوعاظ والأئمة والخطباء المزودين بأساليب الدعوة... الخ.

إن أهم الأهداف القريبة والعملية لإنشاء تخصصات الفقه يتمثل برفد المجتمع بأشخاص مؤهلين علميا وقادرين على خدمته استنادا لما درسوه وتعلموه في الجامعة، ومن هنا يمكن للوزارات والدوائر العامة والخاصة الاستفادة من حاملي تخصص الفقه في المجالات الآتية:

١-القضاء الشرعي وهو فئتان:

أ - القضاة الشرعيون.

ب- المحامون الشرعيون.

١-التربية والتعليم ويشمل حقل تدريس التربية الإسلامية والعلوم الشرعية بوجه عام.

٢- الأوقاف والشؤون الإسلامية ويشمل:

أ- الأمامة والوعظ والخطابة.

ب- الإفتاء.

ج- البحث الفقهي.

٣- العمل الاقتصادي: ويشمل:

أ - البنوك الإسلامية (المصارف).

ب- التجارة العامة.

وقبل أن أتحدث عن مجالات العمل التي من الممكن لـــدارس الشـــريعة أو الفقه الدخول فيها نقرر ابتداء أنه من البدهي أن كل برنامج أو خطة دراســـية لا بد وأن تهدف إلى تخريج متخصص ملم (بالحد الأدنى المعقول والمقبول) بمعلومـــات مفيدة في الحقل الذي تخصص فيه.

إن هذا الهدف الواضح المقصود ابتداء وانتهاء غير متحقـــق في الجملـــة[1] لعدة أسباب وعوامل أحدها الخطة الدراسية.

أما المجالات التي ذكرتها قبل قليل فلا يمكن لمن يحمل درجـــة الإجـــازة في الفقه الدخول فيها إلا بعد فترة تدريب ودراسة جديدة لمسائل لم يطلـــع عليـــها خلال دراسته باستثناء الإمامة.

فبالنسبة للقضاء الشرعي درس الطالب كـــل الأحـــوال الشـــخصية في مساقين فقط، و لم يدرس الإجراءات القضائية العملية، وإنما درس مساقاً عامـــاً في القضاء هو فقه القضاء وطرق الإثبات، وهذه المساقات الثلاث لا تؤهله لممارســـة القضاء أو المحاماة الشرعية.

وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية والتربية والتعليم، فـــهناك مســـائل عملية في معاملات البنوك، وهناك أساليب تدريس وأسس تربويـــة للدخـــول في العمل التربوي ولو كان لتدريس الفقه.

ومن هنا كانت خطط كليات الشريعة غير واقعية الطرح في هذا الجـــانب، حيث إن المطبق في المجتمع (من خلال الأنظمة والقوانين) في واد، والذي يـــدرس في واد آخر.

وبناء على ما تقدم ينبغي تعديل مسمى ووصف وطرق تدريـــس المـــواد والمساقات التالية:

---

[1] هناك حالات قليلة ينبغ فيها عدد من الطلبة نتيجة جهد ذاتي أو دراسة خارجية أو بيئة شرعية قدموا منها أو ما شابه ذلك.

١-الأحوال الشخصية لترتكز على القانون المطبق سواء في مسائل الزواج والطلاق أو في مسائل الوصايا والمواريث مؤصلا تأصيلا شرعيا.

٢- فقه القضاء ليصبح منطلقه قانون أصول المحاكمات الشرعية ونظام القضاء مؤصلا كذلك.

٣- مساقات المعاملات لترتكز على:

أ - القانون المدني مؤصلا فقهيا.

ب- معاملات البنوك.

ج- المعاملات التجارية الجارية.

٤- مساقات إضافية: أساليب التدريس وتقنيات التعليم بدلا من التربية في الإسلام وبعض مساقات الدعوة.

سادسا: عدم تفعيل الدور المنوط بالمساقات التأهيلية لتكوين العقلية الفقهية للطالب.

وأقصد بهذا ضعف تأثير مساقات أصول الفقه واللغة والحديث والتفسير على عقلية الطالب. فبالنسبة لمساقات أصول الفقه، وهي ثلاثة مساقات إجبارية أو أربعة، ويلحق بها المدخل والدراسة النصية من كتب الأصول، ومقدمة مساق الفقه المقارن وحديثنا في المقام الأول منصب على المساقات الأصولية الأساسية التي يدرس فيها الطالب موضوع الأدلة والأحكام، وأصول الاستنباط، والاجتهاد، وغيرها من موضوعات، المفروض فيها أنها وضعت لتنمية عقلية الطالب الاجتهادية وإكسابه الملكة الفقهية المنهجية.

*فالتأليف الأصولي والمحاضرة الأصولية تقليدية مكررة بألفاظها وأمثلتها التي لم تتغير و لم تتبدل في جميع المصنفات.

* العبارة الأصولية صعبة الفهم، فيها منطق وفلسفة وتعقيد، يضعف أثرها وفائدتها.

* مدرسو الأصول ودارسو الأصول لم تتضح في أذهانهم أهداف تدريس الأصول إلا من رحم ربك.

* الفصل المتعسف بين المنهج الأصولي والمنهج الفقهي واضح تماما في عملية تدريس الفقه، وعملية تدريس الأصول.

* الاختلاف بين الأصوليين عمق الهوة بين المقصد من تدريس علم الأصول، وقلل الأثر المباشر الواقعي للمساقات الأصولية.

* يوجد في علم الأصول موضوعات (كما وكيفا) لا داعي لها، ويمكن الاستغناء عنها، ومتداخلة مع مساقات في علوم أخرى، كعلوم القرآن والحديث والمدخل.

* بعض مساقات أو موضوعات علم الأصول المهمة تترك -حسب الخطة- للسنة الرابعة كأصول الاستنباط (والأولى أن تقدم لكي يواكب الطالب قواعد الاستنباط خلال دراسته للأحكام المستنبطة مع أدلتها).

٥- أما النحو فيدرس على وفق الطريقة التقليدية التي لا تؤثر في تكوين ملكة لغوية لدى الطالب، والأولى أن يكون النحو وظيفيا.

٦- مساقات علوم القرآن والسنة بأنواعها تدرس على أساس أنها علوم مستقلة، ويمارس فيها أساليب الفصل التعسفي[1] على أساس التخصص، وينسى مدرسو القرآن والسنة أن الأحكام هي ثمرة الأدلة.

---

[1] تسمع أحيانا الحديث عن أهل الفقه أو الفقهاء أو العكس اهل الحديث أو التفسير، وكأن الفقه من مسؤولية أهل الفقه فقط وتسمع أحيانا أن أهل الفقه يدرسون على طريقتهم أما نحن فعلى طريقتنا!!

المطلب الثاني: الحلول المطروحة لعلاج المشكلة

لا يطرح موضوع التعليم الشرعي المعاصر ومشكلاته، إلا وتطرح تبعاً لذلك بعض الحلول، من وجهات نظر مختلفة، وهذه الحلول لا تتجاوز ثلاثة:

الحل الأول: نظام الساعات المعتمدة واستبداله بنظام السنوات، الذي تتبعه بعض الدول العربية (جامعة دمشق، جامعات العراق، مصر، وتونس وغيرها).

والذي يطرحون هذا الحل ينطلقون من منطلقين:

المنطلق الأول: أن نظام السنوات يعطينا فترة أطول للتدريس، فالعام الكامل يختلف عن الفصل الواحد.

المنطلق الثاني: أنه أقرب إلى ثقافتنا، حيث إن نظام الساعات –من وجهة نظرهم– غربي أمريكي.

والذي يظهر لي أن هذا الحل ليس هو الحل الأمثل أو الصحيح، وذلك لأن لنظام السنوات أيضاً سلبياته الكثيرة، ولا علاقة بين أن يدرس الطالب لمدة ٤ سنوات، أو ثمانية فصول، مع شيء من حرية الاختيار للأوقات والأساتذة، ولا حاجة بنا إلى الاستدلال على أن نظام الساعات عربي إسلامي متبع في أصله وفكرته[1]، وهب انه غربي وليس عربياً إسلامياً فهل يرفض لهذا السبب؟ وهل النظام الذي هو إجراءات تنظيمية لا علاقة لها بالمادة المدروسة، جاء في الشريعة ما يمنعه أو يجعل لنا أسلوباً معيناً؟ لا أظن ذلك، أعتقد كما وضّح هذا الأمر عدد من الباحثين أن نظام الساعات المعتمدة نظام إسلامي أصيل طبق في الأزهر والزيتونة وغيرها من معاهدنا القديمة [2].

---

[1] راجع مقال د.يوسف مصطفى القاضي عن نظام الساعات المعتمدة مجلة التوثيق التربوي عدد ١٥ تاريخ ١٩٧٨م ص٤٣-٥٢.

[2] راجع المقال السابق، وأحب أن أنبه إلى أنني قد رأيت في جامع الزيتونة في تونس حينما أُعيد افتتاحه وأُعيدت إليه الحلقات العلمية بعد عام ١٩٨٩م نظام الحلقات العلمية حيث يجلس عند كل (عامود) شيخ يدرس في تخصص ما في الصباح، وفي المساء شيخ آخر يدرس الموضوع نفسه، وفي الوقت نفسه يوجد شيوخ يدرسون مذاهب مختلفة ومواضيع

إن هؤلاء الذين يروجون لهذا الحل غالبيتهم إن لم نقل كلهم درّسو في جامعة تتبع نظام السنوات، وبحكم إلفهم له، وذكرياتهم الجميلة مع أساتذة عظماء، في دمشق والقاهرة ومكة والمدينة وبغداد وغيرها كالعلامة الزرقا والسباعي والمبارك وشلتوت وأبي زهرة والخفيف والزحيلي والبوطي وزيدان وغيرهم، ممّن درّسوا في تلك الجامعات، رأوا –أي القائلون بالحل– أن الخروج عليه وتغييره هو السبب في انحطاط مستوى التعليم المعاصر.

وقد نسي هؤلاء المؤيدون لنظام السنوات الاعداد الضخمة من الطلبة الذين يدرسون ولا يحضرون إلا في يوم الاختبار، ونسوا أيضاً انعدام التفاعل بين الأستاذ والطالب في ذلك النظام، وانعدام المتابعة والتلقي المباشر، والحوار والمناقشة الهادفة، التي لا توجد في نظام السنوات.

إن كثيراً من البلاد العربية وغير العربية تتمنى تغيير نظام السنوات والانتقال إلى نظام الساعات المعتمدة، ولكن الإجراءات المطلوبة، والتكاليف، والالتزامات التي تحتاجها للتغيير هي التي تقف حاجزاً أمام تلك الدول وتمنعها من اتخاذ الخطوات الفعلية للتغيير.

الحل الثاني: زيادة عدد الساعات المقررة للتخرج، فإذا كانت الخطة المطبقة الآن تصل إلى (١٣٢) ساعة، فلا مانع من جعلها (١٧٠–١٨٠) ساعة.

وهذا الحل –كما هو ظاهر– يعالج مسألة نقص المواد أو عدم وجود وقت كاف لدراسة الموضوعات الفقهية كلها أو أكثرها.

إلا أن هذه المعالجة تصطدم بعقبتين رئيستين:

الأولى: وجود قوانين وأنظمة وتوجيهات في الجامعات تمنع زيادة عدد الساعات إلى هذه الحدود، بل إن هناك دراسات متعددة تشجع تقليل عدد ساعات

متعددة في أوقات محددة مختلفة وعلى الطالب أن يختار المشايخ الذين يرغب بالحضور عندهم ليتم تسجيله، ولتكتمل مواده، تماماً كما هو الحال في نظام الساعات المعتمدة.

الدراسة المعتمدة في كل التخصصات التي تطرحها الجامعة، ولهـــذه التوجـــهات أسباب اقتصادية وأكاديمية متعددة، وليس من السهل تجاوز هذه العقبة.

الثانية: أن زيادة عدد ساعات دراسة الفقه أو الشريعة بوجه عام- خاصـــة في مرحلة الإجازة- يقلل من الرغبة في التوجه لدراسة هذا التخصص، ومن هنـــا تكون هذه الزيادة منفرة للطلبة نظراً لارتفاع تكاليف الدراسة من جانب، وعـــدم وجود مجال مفتوح للعمل بعد التخرج من جانب آخر، فالطالب يضحي بوقتـــه لدراسة الطب مثلاً، ولا يفعل الشيء نفسه لدراسة مادة أخـــرى بوجـــه عـــام، ويضاف إلى هذا أن الطالب سيقرر دراسة أي موضـــوع في العلـــوم الإنســـانية الأخرى ويلتحق بالماجستير ويكمله، ومثيله من طلبة الشريعة لم يكمل الإجازة.

الحل الثالث: ويقضي بإلغاء كل المساقات التي لا علاقة لها بالفقه وخاصة متطلبـــات الجامعة وبعض المتطلبات الاختيارية، ومساقات التخصص الفرعي، وبعـــض المســـاقات المساندة التي وضعت في الخطة على حساب المساقات الرئيسة في التخصص.

وهذا الاقتراح وإن كنا نؤيده في جانب من المساقات إلا أننـــا لا نوافـــق على إلغاء كل المساقات التي لا علاقة لها بالتخصص وذلك لأسباب متعددة أهمـــها متطلبات المرحلة المعاصرة التي نعيشها وتستلزم الاطلاع على بعض المعارف.

الحل المختار:

إن الحديث عن تعديل خطة دراسية مطبقة فعلاً، (أو طـــرح خطـــة جديـــدة لتخصص من التخصصات الموجودة) لا بد من أن يبدأ ويرتكز على مواطـــن الضعـــف في الخطة السابقة، والتي أدت إلى عدم كفايتها، فليس التعديل لمجرد التعديل.

وبناء على ما تم عرضه في مناقشة خطة منح الإجازة في الفقه وما تتطلبـــه المرحلة المعاصرة والقادمة؛ فإن على واضعي الخطة الجديـــدة لتدريـــس الفقـــه – كاختصاص- ان يضعوا نصب اعينهم الضوابط أو السمات الآتية الـــتي ينبغـــي أن تتسم بها خطة المستقبل:

السمات العامة أو الخطوط العريضة لخطة الفقه:

أولا: تحقيق الأهداف العامة للتعليم الشرعي (الإسلامي) ويتمثل "بإيضاح طبيعة التصور الإسلامي لحقائق الألوهية والكون والإنسان والحياة"[1].

ثانياً: تحقيق الأهداف الخاصة لإنشاء التخصص، ولا بد من تحديدها أولاً ليمكن التركيز على ما يوصل إليها. وفي هذا المقام لا بد من التذكير بأمرين مهمين:

أولهما: استكمال الأساسيات التي ينبغي على كل (طالب فقه) أن يلم بها بحيث يكون مؤهلاً لأن يرجع إليه فيما يدخل في اختصاصه، وهذا يعني شمول الخطة لمساقات تغطي الموضوعات الفقهية الرئيسة بحسب أقسامها من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وعقوبات وعلاقات دولية... الخ.

ثانيهما: مراعاة سوق العمل [2] باستحداث برامج جديدة مستقلة أو الأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل على الأقل.

فيمكن استحداث أو توجيه الدراسة نحو التخصصات التالية:

- الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.
- القضاء والأحوال الشخصية.
- التدريس.
- الإمامة والوعظ والخطابة والإفتاء.

ثالثاً: المعاصرة، وتعني طرح مسائل الفقه وقضاياه المعاصرة، كما تعني إمداد الطالب بالمهارات الأساسية المهمة التي تتطلبها الحياة المعاصرة، من أساليب للبحث ووسائل اتصال ومعلومات.

---

[1] انظر: مدكور: علي أحمد، محتوى منهج العلوم الشرعية في الجامعات، ص٢٩.

[2] راجع في الفكرة العامة لموائمة التعليم العالي لسوق العمل للمقال الذي كتبه أ.د. عبد الرحمن التميمي عميد البحث العلمي بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، صحيفة الرأي عدد تاريخ ١٩٩٨/٨/٤م.

رابعاً: التدرج، وذلك بتنظيم الخطة على وفق مراحل متعددة تبدأ بالأساسيات والمتطلبات السابقة ثم يبنى عليها المرحلة التي تليها ثم التي تليها، فلا يقفز الطالب المبتدييء إلى مساقات السنة الرابعة أو المعمقة قبل أن يأخذ المباديء.

خامساً: تقديم الأهم على المهم، فهناك مسائل لو غفل عنها الطالب أو أُغفلت من الخطة وقدم عليها غيرها لكان أولى وأكثر فائدة، خاصة في ظروف انحصار عدد الساعات التي يسمح بدراستها (الحد الأدنى).

سادساً: عدم إغفال فقه الضوابط والقواعد والكليات والمقاصد؛ لما لها من دور كبير في صقل عقلية الطالب ومساعدته في ربط الأحكام ببعضها.

سابعاً: عدم التكرار والتسلسل. فلا يعاد على الطالب ما درسه في مساق آخر.

ثامناً: التعامل مع فقه الخلاف بحذر على وفق ضوابط محددة، فلا تكثر مساقات الفقه المقارن.

تاسعاً: مراعاة الميول الفردية لنشاطات الطلبة، فيترك مجال اختياري حر لمساقات ذات صبغة فنية أدبية أو علمية... الخ.

عاشراً: عدم إغفال المساحة الإجبارية لبعض متطلبات الجامعة التي لا مناص منها، ولكن بالاستفادة منها وتحويرها ما أمكن لتتناسب والتخصص. (مثلاً اللغة الانجليزية تكون مهارات + موضوعات خاصة بالشريعة مصطلحات ... الخ).

حادي عشر: عدم إغفال التحديات المعاصرة التي تواجه الأمة.

ثاني عشر: عدم إغفال الفرق بين تعليم "الذكر" وتعليم "الأنثى" فهناك مساقات خاصة بالنساء أو يختلف أسلوبها واتجاهها إذا درست للنساء عما إذا درست للرجال. وهذه مسألة مهمة تراعي حاجة المتعلم العملية.

المطلب الثالث: الموضوعات الرئيسة التي تتضمنها الخطة

عند وضع خطة جديدة لبرنامج منح الإجازة (B .A) في الفقه في ضوء المعطيات السابقة، لا بد من النظر إلى هذه الخطة على أنها وحدة واحدة، تشكل

لوحة أو جسماً متكاملاً، كل جزء أو عضو فيه يؤدي دوراً معيناً لا يغني عنه جزء آخر، ولا يغني هو عن جزء آخر.

ومن هنا حاولت تجزئة هذه الخطة إلى مجموعة من الموضوعات التي تؤدي هدفاً معيناً، أو أهدافاً معينة، أو بينها رابط ما، بحيث تكون الخطة شاملة ومنضبطة ومحكمة مهما اختلف عدد الساعات ضمن حد معقول، بحيث لو طبق نظام السنوات والفصول طبقت الخطة، وكما أنها تطبق في نظام الساعات سواء أكانت ١٣٢ أو أكثر المهم شمول الموضوعات، وعلى الأساتذة التكيف مع الظرف المتاح إذا لم يمكن تغييره.

المجموعة الأولى: المهارات الأساسية العامة[1]

وتضم هذه موضوعات يحتاجها كل طالب وتشمل اللغة العربية بعلومها المختلفة واللغة الانجليزية والحاسوب وكيفية استخدامه عموماً وفي العلوم الشرعية خصوصاً. (٤-٦) مساقات.

المجموعة الثانية: أساسيات العلوم الشرعية (مداخل)وتضم:

- أصول الفقه (بأسلوبه الجديد التطبيقي)
- التجويد والحفظ.
- علوم القرآن والسنة.
- النظريات العامة في الفقه.
- مقاصد الشريعة ومبادئها.
- تخريج الأحاديث.

المجموعة الثالثة: أساسيات موضوعات التخصص وتضم:

- العبادات.
- المعاملات.

---

[1] راجع مقال الدكتور التميمي السابق.

- الأسرة (الأحوال الشخصية). خطبة زواج وآثاره طـــلاق وآثـــاره حقوق الأقارب الميراث والوصايا
- العقوبات.
- العلاقات الدولية (الجهاد).
- الحكم والقضاء والإدارة.

٢٠-٢٥ مساقاً على الأقل.

المجموعة الرابعة: أساسيات التأصيل، وتضم:

- التفسير.
- الحديث.
- العقيدة في الكتاب والسنة.
- الأخلاق في الكتاب والسنة.

المجموعة الخامسة: المساقات التربوية، وتضم:

- أساليب التدريس ومهاراته.
- فقه الدعوة وأساليبها.

المجموعة السادسة: مساقات حرة:

وتضم هذه المجموعة نوعين من المساقات.

الأولى: مساقات علمية مفيدة:

- التغذية.
- الطب والصحة، الفلك (مبادىء).

الثانية: مساقات إسلامية ثقافية:

- الفن الإسلامي.
- الحضارة الإسلامية.
- حاضر العالم.

المجموعة السابعة: متطلبات إجبارية من الجامعة (...)

المطلب الرابع: عوامل نجاح خطة الفقه

إن إعداد خطة دراسية محكمة شاملة، لا يعني بالضرورة نجاح العملية التعليمية وأدائها لدورها وتحقيقها لأهداف واضعها، وذلك لأن العملية التعليمية لا تتضمن الخطة وحدها، بل هناك عوامل مختلفة تتفاعل فيما بينها لتنتج في مجموعها ونهايتها (خريجاً) يحمل درجة الإجازة في تخصص ما.

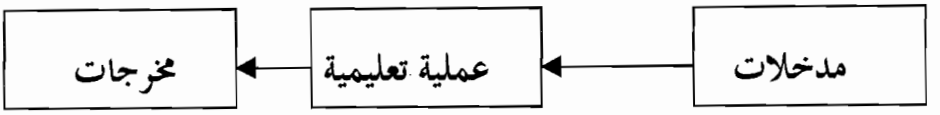

وبعد إمعان النظر في الواقع التربوي (التعليمي) في مختلف البلاد العربية والإسلامية والغربية، يلوح لي أن مجموع العوامل التي تؤدي إلى نجاح "الخطة الدراسية" بوجه خاص ونجاح العملية التعليمية ككل تتلخص بما يأتي:

أولاً: يعد عضو هيئة التدريس قطب الرحى في العملية التعليمية، حيث يقوم هذا "الاستاذ" بتطبيق "الخطة" عملياً، وفي استطاعته أثناء التدريس والتوجيه استدراك كل سلبية أو نقص في الخطة، فالمدرس الناجح كالقاضي العادل المجتهد يستنبط الأحكام غير المنصوص عليها، ويدخل إلى روح النصوص ليتمكن من تطبيق القانون على اتم وجه، وفي المقابل المدرس الذي لا يؤمن برسالته، سيكون عامل هدم وتوجيه فاسد، حتى لو وضعت تحت يده أحسن وأقوى وأحكم خطة في عالم التعليم، تماماً كالقاضي الجاهل الظالم الذي وضع بين يديه قانون منزل من السماء، محكم الصياغة، واضح الدلالة على المراد، نصوصه حكم، وروحه عدل ورحمة، فيترك هذا القاضي القانون الرباني الذي بين يديه ويحتال ويتأول ويفسر النصوص بتعسف ليتفلت من تطبيق أحكام الشرع على الوقائع.

ولتكون أمام أعضاء هيئة تدريس على المستوى المطلوب ينبغي مراعاة الأمور الآتية:

١-اختيار الأساتذة على وفق أسس علمية تربوية إسلامية، بحيث يتم الاختيار دون دخول أي عامل خارجي لا علاقة له بالعملية التعليمية[١].

٢- الإعداد والتأهيل المسبق لعضو الهيئة التدريسية، قبل أن يبدأ دروسه، فليس كل من حصل على شهادة (الدكتوراه أو الماجستير) يصلح لأن يكون مربياً ومثقفاً وأستاذاً، فالحصول على الشهادة شيء والقدرة على التدريس شيء آخر.

٣-التطوير والمواكبة وتنمية المعلومات لعضو هيئة التدريس.

ومن طرق تطبيق هذه النقطة:

أ- تشجيع البحث العلمي الجاد وليس التقليدي الذي يتخذ المحاكاة منهجاً وأسلوباً.

ب- عقد دورات كل عدة سنوات تتضمن تطوير مواهب الأستاذ إن لم يكن قد حرص على ذلك خلال نشاطه العلمي خلال العام.

جـ- تفعيل دور إجازة التفرغ العلمي التي تشبه تماماً ما يقرره الحنفية من وجوب تفرغ القاضي لطلب العلم وإنعاش معلوماته وتجديدها كل ثلاث سنوات [٢].

٤- أن يتخذ الاساتذة عملهم وتدريسهم على أساس أنه رسالة وليس وظيفة لكسب الرزق.

---

[١] يتم الترجيح بين المتقدمين -أحياناً- على أساس الانتماء لجهة ما، أو لكون المتقدم لا يعمل، فيعين ليكون له مصدر رزق، ولآخر لكونه قريباً أو صديقاً لمسؤول ما... الخ هذه العوامل والطرق التي ينبغي عدم الالتفات إليها.

[٢] راجع في هذا: الكاساني: بدائع الصنائع ١٧/٧.

يقول سبحانه {ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون} آل عمران:

ثانياً: لا بد من التعاون والتنسيق بين أعضاء الهيئة التدريسية لإنجاح وتفعيل الخطة وتلافي الأخطاء فيها. وهذه العلاقة التنسيقية لها أكبر الأثر في إيجاد التكامل، وبناء وصقل شخصية الطالب بناء نموذجياً على وفق منهج موحد لا تشتيت فيه ولا تعثر.

وكم يلاحظ في مختلف الأقسام والكليات ذلك الأثر السلبي على التكوين العلمي والشرعي للطالب نتيجة غياب التنسيق والتكامل بين الأساتذة ولا أجد أصدق من وصف أحد الأساتذة لهذه الظاهرة حيث يقول: "مثل أعضاء هيئة تدريس في كلية شريعة معاصرة مثل أفراد جوقة موسيقية ليس لها قائد، كل يمارس العزف كما يريد ويشتهي دون أي تناسق أو تنسيق فيما بينهم..." [٢].

كيف تتشكل شخصية الطالب الذي سيصبح مفتياً أو أستاذاً أو إمام مسجد أو واعظاً أو قاضياً أو غير ذلك- وهو يتلقى التعليم بمناهج مختلفة واتجاهات شتى، فما يبنيه هذا الأستاذ في مجال العبادة يهدمه آخر، وإذا قررت لديه قاعدة ما، جاء من ينقضها ويعارضها.

كيف سيكون تكوينه سليماً إذا قام أستاذ ما بحذف جزء من المقرر أو الخطة أو أن أستاذه مر على موضوعاته مرور الكرام؟

ثالثاً: الإرشاد الجامعي الفعلي، وليس الإرشاد الشكلي المعمول به عند كثير من أعضاء هيئة التدريس. فللخطة الدراسية وبرنامج الإرشاد المعد لتطبيقها فائدة واضحة في مراعاة التدرج المعرفي في بناء شخصية الطالب العلمية.

---

[٢] القيسي: مروان إبراهيم، في سبيل نظام تعليمي إسلامي، معاصر دار البيارق، عمان.

رابعاً: قيام علاقة طيبة بين الأستاذ والطالب، على وفق ضوابط شرعية تربوية هدفها "التعليم" وبناء وصقل شخصية هذا الطالب بما يمده به أستاذه من توجيهات وفوائد علمية وتربوية خلال مدة الدراسة.

فكم من طالب نبغ بسبب تأثره بأستاذه، وكم من طالب أفاد وانتفع بنصيحة من أستاذه.

خامساً: استخدام أمثل أساليب القياس والتقويم ليتم الانضباط، ولتظهر النتائج متفقة مع الحقيقة. فكم من حامل للدرجة العلمية بتقدير ممتاز نتيجة ضعف أساليب التقويم، ولهذا الضعف أثره السلبي مستقبلاً حيث يتبوأ هؤلاء -الممتازون- مقاعد الدراسات العليا ومن ثم التدريس الجامعي وهم ليسوا أهلاً لذلك.

سادساً: منهجية التدريس وتطبيق الخطة:

١. التركيز على الضوابط.

٢- التركيز على الاستدلال بالأدلة الصحيحة (كتاب وسنة) مع توظيف علم الأصول خلال التدريس، ومن هنا نرى تقديم دروس علم الأصول العملية على تدريس الفقه الفروعي.

٣- التركيز على التطبيق العملي، فالتدريس النظري وحده يشبه تعلم قيادة "السيارة" نظرياً دون تطبيق. ولهذا مجالات كثيرة في مختلف فروع الفقه.

٤- استغلال الوقت وتنظيمه واستثماره، حيث يقوم الأستاذ بوضع خطة عمل لتدريس كل مادة خلال الفصل فيحاول استكمال المادة دون الإخلال بشيء منها.

وإذا كنا ندرس منذ عدة فصول، ألا يمكن القول بأن صورة المادة التي تدرس خلال الفصل الواحد ظاهرة وواضحة؟ ألم تتضح لدينا نقاط الضعف والقوة في الخطة الدراسية لكل مادة على الأقل.

٥- وجود مقررات منهجية علمية تعين الطالب على تفهم واستيعاب الموضوعات التي تتضمنها المادة.

وهذا يعني إيجاد كتاب دراسي معتمد، لكن ينبغي ألا يشكل أكبر من ٧٠% من المادة، وتبقى ٣٠% لما يعطيه الأستاذ أو يقرأه الطالب.

سابعاً: لا بد من التذكير بما ينبغي تقديمه من العمل على إخلاص النية عند الطالب والأستاذ، فتعليم الشريعة يختلف عن تدريس غيرها من الموضوعات، والخطأ فيها ليس كالخطأ في غيرها.